

وإني ألحظ في هذا الرأي غموضاً وتناقضاً .

أ - فأما النصوص فمرده إلى اعتماده في الاطراد، والقياس، على الشبوع والكثرة، من غير أن يبين مداهما، ولا حدودهما؛ فصادفتنا وجهها لوجه تلك المشكلة المعقدة التي أشرنا إليها طويلاً فيما سبق. ولقد سرد أمثلة ستة للمطرّد في الاستعمال، الشاذ في القياس هي: (أخوص،

استصوب، استحود، أغيل، استنوق، استتيس) وقطع بعدم القياس عليها ومعنى ذلك: أن ورود ست نطائز لا يكفي للمحاكاة، وأنها قلة لا تبيح القياس. فما الكثرة التي تبيحه إذاً؟ على أنه

حين سرد الستة ترك كثيراً غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس. فمما تركه: أرّوح اللحم، وأحوز الإبل، وأحور الفارس، وأحوش عليه الصيد، وأحوص بالخصم، وأحوق بالسهم، وأحوكّت النخلة، وأحول الغلام، وأحولت (أطلت) وأحول الرجل،

وأحولتني مالم أقل، وأحيمت السماء، وأحوكّت الرجل، وأحوصه القوم (اصابت ماشيتهم عاهة)، وأحوجني الأمر... هذا بعض ما تركه. وإذا ضم إلى سابقه بلغ العدد واحداً وعشرين

وهو جزء سيق للتمثيل، لا للحصر، وله أشباه كثيرة، متفرقة في بطون المعاجم اللغوية لم

أتصد لجمعها، اكتفاء بما سبق في موضوعنا. ترى أمثل ذلك لا يعرفه ابن جنى وهو اللغوي

العليم، أم أنه خبير به؟ وإذا كان خبيراً به يقول بأن هذا القدر لا يكفي لينسج على

منواله، ويقاس عليه، أم يكفي؟

وكذلك لم يبين لنا ابن جنى رأيه في المطرّد قياساً، الشاذ استعمالاً (كماضي يذر ويدع،

وباقل اسم الفاعل من أبقل) أيجوز لنا أن نستعمله على الأصل الذي يسير عليه أشباهه ونجري

فيه القياس العام ولو لم تفعل العرب ذلك فيه أو لا يجوز؟ وإني لا أعرف أن العرب قد نطقت

بكل ما الفعلين الماضيين وبكلمة " مبقل " فما الحكم لو لم تنطق؟ وبعبارة أجلي أيجوز

لنا أن نصوغ ماضياً لكلمتي يذر ويدع كماضي نطائزهما فنقول وذر، ودع، وأن نجئ باسم

الفاعل من أبقل على وزان مبقل، ولو لم نسمع عن العرب الخُلص ماضياً للفعلين

السالفين،